ضوابط مقترحة لتغيّر
دلالة الألفاظ في اللغة العربيّة

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٥/٣/١١م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٥/٦/١٧م

ريم المعايطة *

الملخص

يعدّ التّطوّر اللغويّ من أبرز قضايا العصر الحديث اللغويّة، فقد كُتبت فيه كتب ودراسات وبحوث، وبرزت فيها آراء تفسّر هذا التّطوّر أو تدعو إليه. واللغة العربيّة لغة متطوّرة في ألفاظها وتراكيبها، ومواكبة لكلّ حديث، فقد مرّ عليها مئات السّنين وهي تعبّر عن قضايا كلّ عصر مستوعبة ما فيه من علوم ومعارف.

ويهدف هذا البحث إلى اقتراح ضوابط نقيس بها تطوّر الألفاظ، وهو يدعو إلى أن ننظر في رحلة اللفظة من العصر الجاهليّ حتّى يومنا هذا، ونتتبّع التّطوّر الّذي جرى عليها، مستفيدين من المعاجم والمصادر التّراثيّة، وهذا ما اقترحه المستشرق الألمانيّ.

ونضيف إلى مقترح فيشر أنّنا إذا رأينا تغيّرًا دلاليًّا على لفظة ما، وتغيّر معناها على غير ما استعمله العرب وفق المعاجم والمصادر، ولم تكن هذه اللفظة من الأضداد ولا المشترك اللفظيّ، ولم تخرج من الحقيقة إلى المجاز، نُظِر فإن كان بين الاستعمال الجديد والاستعمال القديم صلة أو علاقة، قُبِل وأخذ به، وإلا فهو مرفوض، والسّبب أنّ أوصال اللغة ستتقطّع بين قديمها وحديثها، كما أنّ علينا في حالة الرّفض أن نقترح لفظة بديلة في المعاجم لنحييها.

كلمات مفتاحيّة: التّطوّر، اللغة، المعاجم.

* أستاذ مشارك، جامعة البلقاء التطبيقية.

Abstract

Language development is considered one of the most important language issues in modern time. Abundance of research has been published on this issue and many views have been presented explaining or calling for language development. Arabic is a developing language in terms of its vocabulary and structure and is a language that keeps up with modern developments. For hundreds of years, it has absorbed and incorporated the science and knowledge of every era.

This paper offers a new proposal to measure vocabulary development in Arabic. This proposal calls for tracing a vocabulary item from the pre-Islamic era, or Jahiliyya, to the present time in order to explore the development it has undergone, making use of classical dictionaries and sources. This has already been proposed by the German orientalist August Fischer.

To Fischer's proposal we add the view that if a lexical item undergoes some semantic change, whereby its meaning changes in a way different from the usage found in classical dictionaries and sources, and if this word is neither an antonym nor a homonym, nor has it acquired a metaphorical meaning, the new and old usage are examined. If they have any link or relationship, the word is accepted and adopted. Otherwise, it is rejected. The basis of this view is that the links between the classical and modern Arabic have been disconnected. In case of a rejected word, an alternative lexical item from the dictionary should be suggested in order to revive it.

Keywords: Language development; Language; Dictionaries.

المقدمة:

تعدّ اللغة العربيّة لغة حيّة وقابلة للتّطوّر، فقد واكبت ألفاظها وقواعدها كلّ مناحي الحياة منذ العصر الجاهليّ حتّى زماننا هذا، واستطاعت هذه الألفاظ أن تعبّر عن قضايا الإنسان بدلالاتها، الّتي وجدت من أجلها، وحافظت هذه الدّلالات على الوشائج بين الاستعمال الأصليّ الّذي أراده العرب، وبين التّطوّرات الدّلاليّة الّتي تشعّبت منها.

ويهدف البحث إلى تقديم قراءة جديدة لقضيّة التّطوّر اللغويّ، ونعني هنا التّطوّر الدّلاليّ للألفاظ، فاللفظ موجود ليدلّ على مدلول منذ أن سمع في الاستعمال الأوّل، ثمّ بدأت دلالته تتّخذ معاني جديدة، ولكنّها ذات صلة بالأصل.

ويمكن القول أنّ هذا التّطوّر اللغويّ أصبح نهبًا للآراء الّتي تجيزه وتحميه، فصرنا لا نرى تلك الصّلة بين الاستعمال القديم والاستعمال الجديد، وأضحى البتر واضحًا بين دلالات كثير من الألفاظ بحجّة التّطوّر.

وحين ننظر في عدد من الألفاظ، نراها قد اتّخذت منحيَيْن: الأوّل الّذي حافظت دلالاته على الصّلات قائمة في كلّ الاستعمالات؛ فالاستعمال الجديد يرتبط بعلاقة واضحة بالاستعمال الأوّل. أمّا المنحى الآخر، فهو الّذي لا علاقة بين دلالاته واستعمالاته، وقد أدّى هذا إلى تقطيع أوصال اللغة العربيّة، وأصبح القارئ لا يفهم الدّلالة الحديثة لبعض الألفاظ بالنّظر في معناها في المعاجم والمصادر القديمة.

لقد تساهل عدد من الباحثين بقبول استعمالات جديدة لبعض الألفاظ، والّذي أراه في هذا البحث هو أنّه لا بدّ من وضع ضوابط لقضيّة التّطوّر اللغويّ، فإذا لم يتّخذ اللفظ الاستعمال المجازيّ، ولم يكن من الأضداد أو المشترك اللفظيّ أو المترادف، فلا ينبغي أن يخرج عن سياقه الّذي استعمله العرب وما أثبتته المعاجم، وستكون خطّة البحث أن أتحدّث عن الدّراسات السّابقة وآراء الباحثين في التّطوّر اللغويّ، ثمّ أعرض أمثلة للألفاظ التّي تطوّرت دلالاتها ولكنّها بقيت محافظة على صلة بالاستعمال الأوّل، وفي المقابل، أن أعرض أمثلة لألفاظ خرجت في استعمالاتها، وتقطّعت الأوصال بينها وبين ما سُمِع من العرب، مع اقتراح لفظ بديل بهدف إحياء ألفاظ يُظَنّ أنّها ميّتة في المعاجم.

الدّراسات السّابقة:

سأتحدّث فيما يأتي عن بعض الدّراسات[1] الّتي ناقشت قضيّة التّطوّر اللغويّ، وهي:

١. دلالة الألفاظ (أنيس، ١٩٨٤): يتحدّث إبراهيم أنيس حديثًا علميًّا عميقًا عن التّطوّر اللغويّ في كتابه "دلالة الألفاظ"، ويعدّه "ظاهرة شائعة في كلّ اللغات، يلمسها كلّ دارس لمراحل نموّ اللغة وأطوارها التّاريخيّة، وقد يعدّه المتشائم بمثابة الدّاء الّذي يندر أن تفرّ أو تنجو منه الألفاظ، في حين أنّ من يؤمن بحياة اللغة ومسايرتها للزّمن ينظر إلى هذا التّطوّر على أنّه ظاهرة طبيعيّة دعت إليها الضّرورة الملحّة" (أنيس، ١٩٨٤، ص١٢٣).

ويستعرض بعض الألفاظ الدّارجة ويؤصّلها(أنيس، ١٩٨٤، ص١٢٤-١٢٦)، ويذكر دور الحقيقة والمجاز في تطوّر اللغة (أنيس، ١٩٨٤، ص ١٢٧-١٣٣)، ثمّ يعقد فصلا للحديث عن عوامل التّطوّر في الدّلالة، ومنها الاستعمال الّذي أدّى إلى سوء الفهم وبِلى الألفاظ والابتذال، والحاجة ودوافعها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة (أنيس، ١٩٨٤، ص١٣٤-١٥١).

ثمّ يتحدّث عن معاجم اللغة في فصل سمّاه "كنوز الألفاظ العربيّة" (أنيس، ١٩٨٤، ص٢٢٥-٢٥١)، وينتهي إلى أنّ الرّجوع إلى المعاجم القديمة لا يجدي كثيرًا في بحث دلالة الألفاظ وتطوّر الدّلالة، ومن الواجب على الباحث في دلالة اللفظ العربيّ الرّجوع إلى النّصوص القديمة في الأدب العربيّ، والاهتداء بهديها، ودراسة الدّلالة على ضوئها" (أنيس، ١٩٨٤، ص٢٥١).

وأحسب أنّ إبراهيم أنيس قد قدّم رأيًا علميًّا رصينًا في معنى التّطوّر، إذ يُمكن للمرء، إذا شاء أن ينظر في تطوّر لفظة ما، أن يستعرض رحلة هذه اللفظة في النّصوص من الجاهليّة إلى يومنا هذا، والاهتداء بها والخروج برأي بعد ذلك.

٢. التّطوّر اللغويّ التّاريخيّ (السّامرّائيّ، ١٩٦٦): تحدّث إبراهيم السّامرّائيّ في الفصل الخامس من هذا الكتاب عن الألفاظ الإسلاميّة، وقد جاء هذا الفصل في صفحتيْن اثنتيْن فقط، بيّن فيهما بعض الألفاظ الّتي اكتسبت معاني ودلالات جديدة، فيقول: "وتشتمل لغة التّنزيل على ثروة لفظيّة يحقّ لنا أن نطلق عليها الألفاظ الإسلاميّة؛ لأنّ هذه الموادّ العربيّة قد اكتسبت في هذه الفترة الإسلاميّة الأولى معاني جديدة كما وردت في القرآن الكريم والحديث، وإنّ اكتسابها لهذه المعاني جعل طائفة منها تدخل فيما أسميناه "المصلح العلميّ" (السّامرّائيّ، ١٩٦٦، ص٤٤).

ويذكر أمثلة على ذلك، فيقول: "فإنّ ألفاظ "الصّلاة" و"الزّكاة" و"الصّوم" و"الجهاد" و"الصّدقة" و"الفرض" و"السّنّة" و"الحديث" و"النّافلة" وغير ذلك، ممّا يدخل في باب "الألفاظ الإسلاميّة"، ومعنى ذلك أنّها دلّت دلالات جديدة في هذه الفترة التّاريخيّة" (السّامرّائيّ، ١٩٦٦، ص٤٤).

ثمّ يستعرض السّامرّائيّ في كتابه أمثلة كثيرة لبعض الألفاظ الّتي اتّخذت معاني ودلالات جديدة في الفصل الحادي عشر، الموسوم بـ: "تحقيق لغويّ في الصّيغ والاستعمالات" (السّامرّائيّ، ١٩٦٦، ص ١١٩-١٣٨). ويبيّن أنّه يذكرها ذكرًا، فيقول: "هذا بحث حقّقتُ فيه طائفة من الصّيغ والاستعمالات ممّا يكثر في عربيّتنا الحديثة المعرّبة. وأقصد بهذه العربيّة عربيّة الدّواوين الرّسميّة، وعربيّة الصّحافة والإذاعة والمقالة الأدبيّة... وأنا إذ أبحث في هذا اللون من العلم اللغويّ لا أقصد أن أشير إلى مكان التّجاوز، أو قل مواطن الخطأ في هذه العربيّة الحديثة، ولكنّي أريد أن أشير إلى أن هذه العربيّة الحديثة هي لغة هذا العصر الحاضر بحاجاته العديدة ووسائله المختلفة، وما

وجد فيه وما يجدّ من أشياء ومستحدثات، وهي استعمالات وصيغ قائمة دائمة أردنا أم لم نرد، خضعت لسنّة التّطوّر، شأن جميع اللغات في هذا الموضوع" (السّامرّائيّ، ١٩٦٦، ص١١٩).

وينتهي السّامرّائيّ بعد ذلك إلى أنّ هذا التّطوّر ليس في معظمه خطأ، فيقول: "ومن الواجب أن نسجّل هذا التّجاوز أو قل هذا الجديد؛ ليُربط بينه وبين عربيّتنا الفصيحة القديمة عملا بالمنهج اللغويّ التّاريخيّ. وسنجد أنّ علم اللغة في العربيّة لا يتنكّر للجديد المولّد أو قل: لا يريد أن ينسب إلى الخطأ موادّ كثيرة. فالشّذوذ في العربيّة والقول باللغات الخاصّة ومسائل التّوهّم يؤيّد ما نذهب إليه في هذه الحقيقة اللغويّة" (السّامرّائيّ، ١٩٦٦، ص١١٩). ويذكر من تلك الصّيغ والاستعمالات ألفاظ الجمع وموادّ أخرى، وبعض الاستعمالات النّحويّة.

وقد تحدّث عن الموادّ اللغويّة الآتية: ندب، استهتر، سهم، احتجّ، شجب، فشل، خابر، عاش، هدف، طمّن، قرن، مبرّر، كلم، جوب، ضلع، عمق، بدل، كفء، سبق، فني، وعى، كتف، ضمن، رئيس، حياتي، مصون.

ومن الملاحظ هنا أنّه تحدّث عن الاستعمال القديم والتّطوّر الناشئ عنه بلغة توصيفيّة، ليس فيها نقد ولا تحليل، ففي مادّة "استهتر" مثلا يعرض الاستعمال القديم والاستعمال الجديد، ثمّ يكتفي بالقول: "وهذا التّحوّل في المعنى والصّيغة لون من ألوان التّطوّر جاءت به عربيّتنا الحديثة" (السّامرّائيّ، ١٩٦٦، ص١٢٤).

وفي مادّة "شجب" يقول: "وليس في هذه المعاني ما يقرب ممّا نحن فيه من الاستعمال الحديث" (السّامرّائيّ، ١٩٦٦، ص١٢٥). ويقول في مادّة "فشل": "ومن هنا يتبيّن لنا بُعد هذا الاستعمال الفصيح القديم عمّا نستعمله الآن" (السّامرّائيّ، ١٩٦٦، ص١٢٥). وفي مادّة "قرن" يقول:"والاستعمال الحديث في موضوع (الأدب المقارن) هو من تحميل مادّة (المقارنة) هذا المعنى الجديد، فالموازنة فيما أسموه بالأدب المقارن حاصلة موضوعًا وتطبيقًا" (السّامرّائيّ، ١٩٦٦، ص١٢٨)، وفي مادّة "مبرّر" يقول: "وهذا شيء جديد لم يرد في كتب اللغة" (السّامرّائيّ، ١٩٦٦، ص١٢٨)، وهذا موجود في سائر مناقشاته، غير أنّه يأتي برأي سريع، كنت أودّ لو أوسعه بحثًا، في مادّة "كتف"، وهو: "ومن المفيد أن نقول: إنّ علاقة المعنى الجديد للفعل "تكاتف" بالأصل وهو (كتف) من مفردات (خلق الإنسان) مفهومة معروفة" (السّامرّائيّ، ١٩٦٦، ص١٣١-١٣٢).

فالسّامرّائيّ يقدّم توصيفًا دقيقًا لبعض الألفاظ واستعمالاتها القديمة والحديثة ، ولكنّه يكتفي بقوله إنّ هذا من التّطوّر ومن الاستعمالات الحديثة، ويعرض القضيّة ويتحدّث عن المشكلة، دون أن يقترح بديلا، وكأنّه يجيزها.

٣. لحن العامّة والتّطوّر اللغويّ (عبد التّوّاب، ١٩٦٧): يتحدّث رمضان عبد التّوّاب في كتابه "لحن العامّة والتّطوّر اللغويّ "عن قضيّة التّطوّر اللغويّ حديثًا موسّعًا، وسأقتطف بعض ما قال ممّا له علاقة بهذا البحث، فهو يتحدّث عن ضرورة وجود قوانين لهذا التّطوّر، فيقول: "واللغة–شأنها شأن الظّواهر الاجتماعيّة الأخرى–عرضة للتّطوّر المطّرد في مختلف عناصرها: أصواتها وقواعدها ومتنها ودلالاتها، وتطوّرها هذا لا يجري تبعًا للأهواء والمصادفات، أو وفقًا لإرادة الأفراد، وإنّما يخضع في سيره لقوانين جبريّة ثابتة، مطّردة النّتائج، واضحة المعالم، محقّقة الآثار، لا يد لأحد على وقف عملها، أو تغيير ما تؤدّي إليه" (عبد التّوّاب، ١٩٦٧، ص٣٠).

ويقول في هذا السّياق: "وإذا كانت اللغة تتطوّر هكذا، كانت مهمّة العالم اللغويّ هي الوصف والتّسجيل واستنباط القوانين ، الّتي تخضع لها ظاهرة التّطوّر اللغويّ في أيّة لغة من اللغات. أمّا ما وراء ذلك من فرض نظام لغويّ معيّن، والقول بصواب هذا النّظام وخطأ ذلك، وإباحة هذا ومنع ذاك، فهو عمل "المعلّم" لا "العالم" ومع ذلك فليس للمعلّم أن يبالغ في فرض أسلوب معيّن من التّعبير اللغويّ ويمنع ما سواه؛ لأنّ التّطوّر اللغويّ يمتاز بقوّة قهريّة لا شعوريّة، لا يعوقها عائق إلا بالقدر الّذي لا يمكن معه وقف تيّار التّطوّر"(عبد التّوّاب، ١٩٦٧، ص٣١). وقد قال بهذا برجشتراسر. (برجشتراسر، ١٩٨٢، ص١٧).

ويورد رمضان عبد التّوّاب قوانين لتطوّر الدّلالة معتمدًا–كما بيّن في الحاشية–على كتاب "دلالة الألفاظ" لإبراهيم أنيس، و"علم اللغة" لعلي عبد الواحد وافي، فيرى أنّ من عوامل التّطوّر عوامل مقصودة متعمّدة، كقيام المجامع اللغويّة والهيئات العلميّة عند وجود الحاجة إلى خلع دلالات جديدة على بعض الألفاظ الّتي تطلّبتها حياة اجتماعيّة أو اقتصاديّة أو سياسيّة جديدة..." (عبد التّوّاب، ١٩٦٧، ص٥٧).

ومن العوامل كذلك" سوء الفهم... ومن العوامل كذلك تطوّر أصوات الكلمة بحيث تصبح تلك الكلمة مماثلة لكلمة أخرى، لها معنى آخر... وثمة عامل ثالث هو الابتذال... وأهمّ مظاهر التّطوّر الدّلاليّ ثلاثة: تخصيص الدّلالة، وتعميم الدّلالة، وتغيير مجال استعمال الكلمة. فمِن أمثلة

النّوع الأوّل: تخصيص كلمة "الطّهارة" لمعنى "الختان" في أذهان النّاس، وكذلك تخصيص كلمة "الحريم" للدّلالة على النّساء بعد أن كانت تُطلق على كلّ محرم، وكذلك إطلاق كلمة "العِيش" على "الخبز" في اللهجة المصريّة، وغير ذلك. ومن أمثلة تعميم الدّلالة: إطلاق "البأس" على كلّ شدّة، وهي في الأصل بمعنى "الحرب"... وأمّا تغيير مجال الاستعمال، فمن أمثلته: استعمال كلمة "الشّجرة" بمعنى "النّخلة" و"الطّير" بمعنى "الذّبّان" و"الوغى" بمعنى "الحرب" وأصلها اختلاط الأصوات في الحرب، وما إلى ذلك" (عبد التّوّاب، ١٩٦٧، ص٥٧-٥٩، وأنيس، ١٩٨٤، ص١٣٤-١٥١).

ويتحدّث عن أصحاب المعاجم القديمة، ويبيّن أنّ أحدًا منهم لم يهتمّ بتطوّر دلالة الألفاظ، فلم" يعيروا تطوّر اللغة التفاتًا، بل كان كلّ همّهم هو تدوين اللغة القديمة، لغة البدو وأصحاب السّليقة اللغويّة الخالصة، كما كان شغلهم الشّاغل هو تنظيم هذه المادّة، مادّة العربيّة الفصحى الّتي جمعها اللغويّون الأوائل، وكانوا ينظرون إلى هذا التّطوّر على أنّه نوع من المولّد أو اللحن" (عبد التّوّاب، ١٩٦٧، ص٦٢-٦٣).

ويمكن تصنيف ما جاء به رمضان عبد التّوّاب في ثلاثة اتّجاهات:

الأوّل جاء حديثًا نظريًّا يطالب فيه بوضع قوانين جبريّة ثابتة، ثمّ ينقض نفسه حين يتّبع رأي برجشتسراسر بأنّ هذا شأن المعلّم لا العالم، وينعى على المعلّم أن يبالغ في فرض أسلوب معيّن من التّعبير اللغويّ، ويمنع ما سواه؛ لأنّ التّطوّر اللغويّ في نظره يمتاز بقوّة قهريّة لا شعوريّة، فكيف نوفّق بين مطالبته بقوانين جبريّة ثابتة، وقوله بعدم مبالغة المعلّم في فرض أسلوب معيّن من التّعبير اللغويّ، فهذان أمران لا يتّفقان.

ثمّ نجده يمعن في مناقضته بما طالب حين يستشهد بقول حفني ناصف، الّذي يمثّل دور المعلّم، ويقدّم لهذا الاستشهاد بقوله: "ويمثّل رأيهم وعاطفتهم هذه أصدق تمثيل حفني ناصف حين يقول: "وقد جرّبنا القديم مئات من السّنين، فقام بالكفاية، ولم نر للآن منفعة في الألفاظ الجديدة، بل الضّرر محقّق؛ لأنّنا لو فتحنا الباب لدخول الجديد لاستعجم على الخالفين فَهْم كلّ المؤلّفات منذ ألف سنة إلى الآن، وانقطع الاتّصال بين السّابق واللاحق، وضاع على المتأخّرين تراث أسلافهم المتقدّمين"[٢]. ثمّ يعلّق بعده قائلا:" وكلّ هذا لا غبار عليه، غير أنّه من عَمل المعلّم، الّذي ينبغي له أن يدرك أنّه يعلم لغة فترة معيّنة وتراثًا معيّنًا، وأنّه ليس من السّهل أن يمحو تعليمه كلّ أثر للتّطوّر" (عبد التّوّاب، ١٩٦٧، ص٣٢).

الثّاني أنّه يذكر عوامل تطوّر الدّلالة تحت عنوان: قوانين تطوّر اللغة، معتمدًا على إبراهيم أنيس وعليّ عبد الواحد وافي، ومنها: أن تسبغ المجامع اللغويّة والهيئات العلميّة دلالات جديدة على بعض الألفاظ، وهنا أسجّل إكباري لهذه المجامع والعاملين فيها على خدمة العربيّة، ولكني أدعو أن تكون لهذا التّطوّر ضوابط يُرجَع إليها، فالمجامع تجيز التّطوّر اللغويّ للألفاظ لسبب واحد هو الشّيوع، وأحسب أنّ في هذا نظرًا، ثمّ يذكر بعض مظاهر التّطوّر الدّلاليّ.

الثّالث أنّه نعى على المعاجم القديمة عدم اهتمامها بالتّطوّر اللغويّ، وأحسب أنّ المتتبّع لهذه المعاجم يرى أنّ أصحابها قد أشاروا إلى أصول الألفاظ واشتقاقاتها، واستعمالاتها الحادثة بعد ذلك، ولعلّ هذا فضل يُسجّل لهم، فهذا جزء من الحديث عن التّطوّر اللغويّ، ولعلّ التّعميم الّذي جاء به يحتاج إلى إعادة نظر، فنحن نجد في كثير من المعاجم ألفاظًا لم ينفرد بذكرها معجم دون آخر؛ لذلك ليس من السّهل التّسليم بهذا الحكم.

٤. عوامل التّطوّر اللغويّ (حمّاد، ١٩٨٣): يتحدّث أحمد عبد الرّحمن حمّاد عن التّطوّر اللغويّ في كتابه "عوامل التّطوّر اللغويّ"، فيقول: "إنّ تغيّر المعنى ليس إلا جانبًا من جوانب التّطوّر اللغويّ، ولا يمكن فهمه فهمًا تامًّا إلا إذا نظرنا إليه من هذه الزّاوية" (حمّاد، ١٩٨٣، ص١١٥-١١٦). ويشير إلى العامل التّاريخيّ، فيقول: "إنّ انتقال الكلمات من عصر إلى عصر آخر، لا بدّ وأن يصاحبه تغيّر في مدلول هذه الكلمات نظرًا لما يحدث من تغيّر وتطوّر في الحياة الاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة وغيرهما ممّا يلمس حياة الإنسان من قريب أو بعيد. وكما قلنا فإنّ الكلمات عرضة للتّطوّر والتّغيّر، ويكون هذا واضحًا عند انتقال الألفاظ من عصر تاريخيّ إلى عصر آخر... وفي العصر الإسلاميّ، حدث تغيّر كبير في مدلول كثير من الألفاظ والمصطلحات الدّينيّة والشّرعيّة والفقهيّة واللغويّة، وكانت ألفاظها موجودة قبل الإسلام، ولكنّها كانت تدلّ على معانٍ أخر، فتحوّلت للدّلالة على ما يقاربها من المعاني الجديدة..." (حمّاد، ١٩٨٣، ص١١٩-١٢٠).

ويذكر رأي "فيشر" الّذي يأخذ "على معاجمنا القديمة أنّها خلت من البحث في تاريخ الكلمة وتطوّر الدّلالة فيها وتسجيل أوّل استعمال لها وآخر من استعملها من الشّعراء أو الكتّاب حتّى أواخر القرن الثّالث الهجريّ"(حمّاد، ١٩٨٣، ص١٥٥).

ويتحدّث أحمد عبد الرّحمن حمّاد عن لغة العصر الجاهليّ، فيقول: "تُستحدث ألفاظ جديدة وتندثر ألفاظ قديمة على مقتضيات الأحوال؛ لحكمة شملت سائر الموجودات، وقد آن لنا أن نخلّص أقلامنا من قيود الجاهليّة ونخرجها من سجن البداوة، وإلا فلا نستطيع البقاء في هذا الوسط الجديد، فلا ينبغي لنا احتقار كلّ لفظ لم يَنطق به أهل البادية منذ بضعة عشر قرنًا؛ لأنّ لغة البراري والخيام لا تصلح للمدن والقصور إلا إذا ألبسناها لباس المدن، فلا بأس من استعمال الألفاظ الجديدة الّتي لا يقوم مقامها لفظ جاهليّ؛ لأنّ معناها لم يكن معروفًا في الجاهليّة، أو الّتي كان لفظها وترك فأصبح غريبًا مهجورًا، فاستعمال اللفظ الجديد خير من إحياء اللفظ الميّت، واستبقاء اللفظ الجديد أولى من إحياء الميّت القديم" (حمّاد، ١٩٨٣، ص٢٠٥).

ثمّ ينتهي إلى نتائج منها: "ألا نترك لغتنا نهبًا للتّطوّر المرتجل وغير الضّروريّ في حياتنا المعاصرة، بل نخضعه لقوانين اللغة وقواعدها، فلا أمل في رقيّ الكلمة المرتجلة إلى مصافّ غيرها من اللغة الفصحى، وإذا تركنا الباب مفتوحًا على مصراعيْه لهذا التّطوّر، فإنّ اللغة سوف تصاب بمرض التّضخّم اللغويّ، وهو مساوٍ في ضرره لتوقّف اللغة عن النّموّ والثّراء اللغويّ" (حمّاد، ١٩٨٣، ص٢٠٩). ويقول كذلك: "ألّا يكون الارتجال وحده طريقًا لإثراء اللغة ونموّها، بل يكون الاشتقاق والقياس والمجاز والنّحت طريقًا لذلك..."(حمّاد، ١٩٨٣، ص٢٠٩).

وحين أنعمت النّظر في هذه الآراء، وجدت أنّ صاحبها قد أصاب حين تحدّث عن التّغيّر الّذي حدث لمدلول كثير من الألفاظ في الجاهليّة، ولكنّه اكتفى بهذا التّوصيف من غير إشارة إلى ضوابط تحكم هذا التّطوّر والتّغيّر. كما أنّه أصدر حكمًا قاسيًا على الجاهليّة، ودعا إلى التحرّر من أسرها، حتّى لا نظلّ تحت سيطرة ألفاظها، ودعا إلى استبقاء اللفظ الجديد بعد إحيائه، فهو خير من إحياء لفظ ميّت، وأرى أنّ الباحث قد غلا فيما قال، فكلامه مطلق وغير مقيّد، ويحتاج إلى إعادة نظر، فحين نستعمل ألفاظ الجاهليّة لن نكون أسرى لها، ولعلّ إحياء لفظ ميّت في المعاجم، كما سمّاه ، خير من استعمال لفظ جديد ربّما لم يجرِ على أصول العربيّة.

كما أنّه وقع في تناقض كبير حينما رفض بقاءنا سجناء للألفاظ الجاهليّة، ثمّ استدرك في النّتائج أنّه لا ينبغي لنا ترك لغتنا نهبًا للتّطوّر المرتجل، بل يجب إخضاعه لقوانين اللغة العربيّة وقواعدها، فهو مصيب في ذلك، ولكنّني أختلف معه في حديثه عن اللغة الجاهليّة، فإذا أخذنا الأمريْن معًا، فالتّناقض بينهما بيّن وواضح، وإذا أخذنا بالنّتيجة الّتي توصّل إليها من غير الموازنة

بين هذيْن الأمريْن، كان الرّجل على صواب، وأيًّا كان الأمر، فإنّه أشار إشارة مهمّة إلى ضرورة اتّباع قوانين اللغة العربيّة وقواعدها، وأشار إلى رأي فيشر المهمّ في خلوّ المعاجم من الحديث عن التّطوّر اللغويّ، وقد ناقشت هذه المسألة قبلا، وسيكون لي حديث مفصّل عنها في الصّفحات القادمة.

٥. التّطوّر اللغويّ: مظاهره وعلله وقوانينه (عبد التّوّاب، ١٩٩٠): يعيد رمضان عبد التّوّاب في هذا الكتاب كثيرًا ممّا قاله في كتابه الّذي سبق ذكره، ويتكئ على إبراهيم أنيس وعليّ عبد الواحد وافي، ولا ضرورة لإعادة ذلك.

٦. معجم التّثقيف اللغويّ: الخطأ الشّائع، العامّيّ الفصيح، التّطوّر اللغويّ، الألفاظ الوافدة إلى المعجم العربيّ (المعرّيّ، ٢٠٠٧).

يشير إشارة سريعة إلى التّطوّر اللغويّ في نحو نصف صفحة، فيقول:" لكنّ اللافت فيما سمّيناه التّطوّر اللغويّ أنّ كثرة كثيرة من الألفاظ تطوّر معناها الحسّيّ، فكان عندنا ألفاظ كثيرة اشتُقّت من الفعل، ودلّت على آلة أو أداة أو صوت أو حركة أو صناعة...، وقد رأينا هذا التّطوّر جائزًا؛ لأنّه كان في معظمه يعتمد خصائص العربيّة ومميّزاتها، وفي مقدّمتها الاشتقاق الّذي أجاز لنا صياغة اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المكان واسم الآلة، وهذا كان كثيرًا، كما يلحظ أنّ معظم هذه الألفاظ هي ممّا أصاب الحياة الاجتماعيّة من تطوّر وثقافة معرفيّة ولغويّة، فاحتاج الكاتب إلى ألفاظ ساقته إليها سليقته ومعرفته اللغويّة والمعجميّة، فأجاز لنفسه استعمال هذه الألفاظ، وكان مصيبًا فيما صنع، وهذه الألفاظ تحتاج إلى دراسة متأنّية مستقلّة تفيد كثيرًا في التّأريخ لها، وعدّها بداية عصر أو زمن منذ استعمالها للمرّة الأولى" (المعرّيّ، ٢٠٠٧، ص٢٨-٢٩).

ويبدو من كلام شوقي المعرّيّ اهتمامه بالتّطوّر اللغويّ النّاتج من تطوّر الحياة والثّقافة والمعرفة اللغويّة، فبرزت حاجة الإنسان إلى ألفاظ جديدة، لكنّها بحاجة إلى دراسة ناقدة.

٧. اللغة والمجتمع (وافي، ١٩٨٣): تحدّث عليّ عبد الواحد وافي عن تطوّر اللغة في كتابه في فصل كامل، وممّا قاله: "ويتطوّر مدلول الكلمة في لغة ما تبعًا لتطوّر الشّؤون الاجتماعيّة المحيطة بهذا المدلول، فكلّ تطوّر من هذا القبيل يتّجه بمدلول الكلمة وجهة خاصّة، وينحرف به قليلا أو كثيرًا عن أوضاعه الأولى" (وافي، ١٩٨٣، ص٢٠).

وما يهمّنا هو أنّه قد انتهى إلى نتائج قدّم فيها توصيفًا دقيقًا لقضيّة التّطوّر اللغويّ وضرورته في كلّ عصر، ولكنّه لم يتحدّث عن قوانين هذا التّطوّر وضوابطه، مع إشارته إلى ذلك عرضًا من

غير توضيح، إذ يقول: "اللغة– شأنها في ذلك شان الظّواهر الاجتماعيّة الأخرى، عرضة للتّطوّر المطّرد في مختلف عناصرها: أصواتها وقواعدها ومتنها ودلالاتها، وأنّ تطوّرها هذا لا يجري تبعًا للأهواء والمصادفات أو وفقًا لإرادة الأفراد، وإنّما يخضع في سيره لقوانين جبريّة ثابتة، مطّردة النّتائج، واضحة المعالم، محقّقة الآثار، لا يد لأحد على وقف عملها أو تغيير ما تؤدّي إليه" (وافي، ١٩٨٣، ص٧٧).

فهو يذكر ضرورة وجود قوانين جبريّة ثابتة، ولكنّه لم يذكر هذه القوانين، بل اكتفى بالحديث عن التّطوّر اللغويّ وأنّه أمر لا مجال إلى إلغائه من اللغة.

وبعد هذا الاستعراض لبعض الدّراسات الّتي تحدّثت عن التّطوّر اللغويّ، أستطيع أن أقول بعدم وجود ضوابط تحكم هذا التّطوّر، وهو ما أحاول طرحه في هذا البحث.

خطّة البحث:

أحاول في هذا البحث أن أضع ضوابط تحكم تطوّر دلالة الألفاظ، وهي محاولة أطرحها في هذه الصّفحات بين أيدي الباحثين، مفادها أنّه يجب تتبّع رحلة اللفظة من الجاهليّة إلى يومنا هذا من خلال المعاجم والنّصوص المبذولة فيها وفي المصادر التّراثيّة، حتّى ننظر ماذا طرأ عليها من تطوّر أو تغيّر، وهذا ما اقترحه فيشر.

ولكنّني هنا أضيف إلى رأي فيشر أنّني إذا رأيت تغيّرًا دلاليًّا للفظة ما؛ فتغيّر معناها عمّا كانت عليه في الجاهليّة، ولم تكن هذه اللفظة من الأضداد ولا المشترك اللفظيّ، ولم تخرج من الحقيقة إلى المجاز، نُظِر، فإن كان بين الاستعمال الجديد والاستعمال القديم صلة أو علاقة، قُبِل هذا التّغيّر وأُخذ به، وإلا، فهو مرفوض، والسّبب أنّ أوصال اللغة ستتقطّع بين القديم والحديث، كما أنّ علينا في حالة الرّفض أن نبحث عن لفظة بديلة في المعاجم لنحييها، حتّى نحافظ على سلامة اللغة العربيّة ورصانتها، لا أن نجلب لفظًا منقطعًا عن أصله، ونبقي الميّت في المعاجم ميتًا، وهنا أختلف مع أحمد عبد الرّحمن حمّاد الّذي رأى أنّ استعمال اللفظ الجديد خير من إحياء اللفظ الميّت، واستبقاء اللفظ الجديد أولى من إحياء الميّت القديم.

وستكون سبيلي في عرض وجهة نظري أن أعرض أمثلة دالّة على كلتا الحالتيْن– ولست هنا بالمستقصية– فهذا غير ممكن، بل سأعرض أمثلة لبضع كلمات تطوّرت دلالاتها مع بقائها

ذات صلة بالاستعمال الأوّل. وسأعرض في الحالة الأخرى أمثلة لبضع كلمات يُظَنّ أنّها تطوّرت، ولكنّها أصبحت في منأى عن استعمالها الأوّل، متمسّكة بالضّوابط الّتي رسمتها لهذا الرّأي.

المطلب الأوّل:

كلمات تطوّرت دلالاتها مع بقائها ذات صلة بالاستعمال الأوّل:

١. ◌َصُح: تذكر المعاجم أنّ أصل كلمة فصح مأخوذ من فصاحة اللبن، فالخليل بن أحمد يقول: "وتفصيح اللبن ذهاب اللِبا عنه وكثرة مخضه وذهاب رغوته. فصّحَ اللبن تفصيحًا. ورجل فصيح، فصُح فصاحة، وأفصح الرّجل القول: فلمّا كثُر وعُرف، أضمروا القول واكتفوا بالفعل، كقولهم: أحسن وأسرع وأبطأ" (الفراهيديّ، د.ت، ج٣، ص١٢١).

وقد تبعت المعاجم والمصادر هذا القول (انظر مثلا: ابن عبّاد، ١٩٩٤، ج٣، ص١٨٥، وابن دريد، ١٩٨٧، ص ٥٤١-٥٤٢، والجوهريّ، ١٩٧٩، ج١، ص٣٩١، والأزهريّ، د.ت، ج٤، ص٢٥٣، وابن زكريّا، ١٩٧٩، ج٤، ص٥٠٦، والفيروز آباديّ، ٢٠٠٥، القاموس المحيط، ص٢٣٤، والزَّبيديّ، ١٩٩٤، ج٧، ص١٩، والنّويريّ، د.ت، ج٧، ص٨، والخفاجيّ، ١٩٨٢، ص٥٨، ومجمع اللغة العربيّة، ٢٠٠٤، ص٦٩٠).

كما جمع ابن منظور كثيرًا من الرّوايات والمعاني المتعلّقة بالفعل (فصح) فقال:"...وفصح اللبن: إذا أخذت عنه الرّغوة...وأفصحت الشّاة والنّاقة: خلص لبنهما...وأفصح البول: كأنّه صفا، حكاه ابن الأعرابيّ، قال: وقال رجل من غَنِيّ مرض: قد أفصح بولي اليوم، وكان أمس مثل الحنّاء، ولم يفسّره...وأفصح الصّبح: بدا ضوءه واستبان، وكلّ ما وضح فقد أفصح..." (ابن منظور، د.ت، ج٢، ص٥٤٤-٥٤٥).

فحين ننظر في هذه اللفظة، نرى أنّ لها استعمالا أصليًّا هو فصاحة اللبن، وفصاحة البول، وفصاحة الصّبح، وكلّها دالّة على الوضوح والانجلاء، ثمّ تطوّرت دلالتها إلى فصاحة الألفاظ واللسان. ولا بدّ هنا من أن نبيّن أنّ هذا التّطوّر الدّلاليّ للمعنى بقي على صلة واضحة بالمعنى الأوّل، فلا انقطاع بين المعنييْن، إذ نلحظ علاقة واضحة بينهما، فحين نتحدّث عن فصاحة اللبن، نجد أنّه قد سلم من الرّغوة وما قد يعلوه من العوالق والشّوائب، وفصاحة البول دالّة على صفائه وأنّ صاحبه غير مريض، وفصاحة الصّبح دالّة على نقائه وصفائه، فلا غيوم ولا ضباب، وحين نأخذ هذه المعاني، فإنّنا نراها متوافقة مع فصاحة اللسان، فقولنا: رجل فصيح: أي إنّ كلامه معرب

واضح لا لبس فيه، ويدلّ كذلك على عدم وجود عيب نطقيّ في لسانه، فلا تأتأة ولا فأفأة ولا حُبْسة ولا لُكْنة" (الجاحظ، ١٩٩٨، ج١، ص٤٠-٤١).

وقد ذكر الله تعالى الفصاحة في موطن واحد من القرآن الكريم على لسان نبيّه موسى عليه السّلام، فقال: ﴿**وأخي هارون هو أفصح منّي لسانًا**﴾ (القصص: ٣٤). ويقول الطّبريّ في تفسير هذه الآية: "يقول تعالى ذكره: قال موسى: ربّ إنّي قتلت من قوم فرعون نفسًا، فأخاف إن أتيتهم فلم أُبِنْ عن نفسي بحجّة أن يقتلوني؛ لأنّ في لساني عقدة، ولا أبين معها ما أريد من الكلام، وأخي هارون هو أفصح منّي لسانًا، يقول: أحسن بيانًا عمّا يريد أن يبيّنه" (تفسير الطّبريّ، د.ت، ج١٨، ص٢٤٩).

كما فسّر الطّبريّ قوله تعالى على لسان موسى: ﴿**واحلل عقدة من لساني**﴾(طه: ٢٧) قائلا: "وأَطْلِقْ لساني بالمنطق، وكانت فيه -فيما ذُكر- عُجمة عن الكلام للّذي كان من إلقائه الجمرة إلى فيه يوم همّ فرعون بقتله" (تفسير الطّبريّ، د.ت، ج١٦، ص٥٣).

كما فسّر الطّبريّ قوله تعالى عن نبيّه موسى: ﴿**أم أنا خير من هذا الّذي هو مَهين ولا يكاد يُبين**﴾(الزّخرف: ٥٢)، فقال: "يقول: "ولا يكاد يبين الكلام من عيّ لسانه، وبنحو الّذي قلنا في ذلك قال أهل التّأويل" (تفسير الطّبريّ، د.ت، ج٢٠، ص٦١٣).

فهذه الأقوال مجتمعة تؤكّد أنّ الفصاحة، وفق ما استقرّت عليه التّعريفات، ذات صلة واضحة بالأصل، وهي النّقاء والصّفاء والوضوح، وعلى هذا فالتّطوّر اللغويّ لهذه اللفظة مقبول.

٢. زمُت: يكثر على ألسنة النّاس استعمال كلمة "متزمّت" وصفًا للرجل المتشدّد في دينه وآرائه، أو المتحجِّر الّذي لا يقبل الجديد، ويصرّ على الأخذ بالقديم بكلّ ما فيه.

المتزمّت لفظ مشتقّ من الفعل "زمت"، وقد قال الزّمخشريّ: "وقد زمُت فلان وتزمّت: توقّر. وتقول: ما فيه زماتة، إنّما فيه زمانة" (الزّمخشريّ، ١٩٩٨، أساس البلاغة، ج١، ص٤٢٠). ويقول الصّاحب بن عبّاد:"...وزمته عليّ زمتا فهو مزموت فانزمت انزماتًا: أي غضب. والزَّميت والزِّمّيت: المتزمّت: وهو المتحلّم السّاكت، وفيه زماتة. ورجل زِمّيت ظريف، من قوم زمتاء" (ابن عبّاد، ١٩٩٤، ج٩، ص٣٥).

ويقول ابن منظور: "الزَّميت والزِّمّيت: الحليم السّاكن، القليل الكلام...ورجل متزمّت وزِمّيت وفيه زماتة. ابن الأعرابيّ: رجل زَميت وزِمّيت: إذا توقّر في مجلسه...وفي صفة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّه كان من أزمتهم في المجلس،أي من أرزنهم وأوقرهم (ابن منظور، د.ت، ج٢،

ص٣٥). وقد سارت معاجم اللغة على هذا (انظر مثلا: الأزهريّ، د.ت، ج١٣، ص١٨٦، والزَّبيديّ، ١٩٨٧، ج٤، ص٥٣٠). وفسّر المعجم الوسيط هذه اللفظة فقال: "الوقور. والمتشدّد في دينه ورأيه(مج)" (ومجمع اللغة العربيّة، ٢٠٠٤، ص٣٩٩). وقال: إنّها مجمعيّة، أي أجازها مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة.

فالمعنى الأصليّ للّفظة والمعنى المتطوّر الّذي أجازه المجمع، يدلّ على أنّ بينهما صلة واضحة، وتفسير هذه الصّلة أنّ التّزمّت في الأصل الرّزانة والوقار، ولا ريب في أنّ هاتيْن الصّفتيْن تأخذان صاحبهما بشيء من التّشدّد والانضباط، فإذا استمرّ المرء على صفة التّشدّد في الوقار، فسيستحيل إلى تشدّد في الآراء والدّين، فلا يقبل الخروج على مألوف العادة وما تعارفه النّاس؛ لأنّ المتزمّت الوقور لا يقبل كذلك أن يذهب المزاح والهزْل بوقاره وهيبته، فهو قد التزم سمتًا خاصًّا لا يحيد عنه في مظهره وفي تفكيره معًا، والمتشدّد في الدّين كذلك، فهو لا يقبل الرّأي الجديد ولا الخروج على مألوف العادة، وعلى هذا فلفظة المتزمّت بمعناه المعجميّ وما تعارفه النّاس مقبولة وفق سنّة التّطوّر اللغويّ، لوجود صلة واضحة بين معناها الأصليّ ومعناها المحدَث وهو التّشدّد.

٣. ظلم: استقرّ النّاس على أنّ الظّلم هو نقيض العدل، وهو كذلك وضع الشّيء في غير موضعه (الفيروز آباديّ، ١٩٩٦، بصائر ذوي التّمييز،ج٣، ص٥٤١، ومجمع اللغة العربيّة، ٢٠٠٤، ص٥٧٧). وحين ننظر في هذه اللفظة، نجد أنّ لها أصلا، فقد قال الخليل: "وظُلِمَت الأرضُ: لم تُحفر قطّ ثمّ حُفِرت...وظُلِمَت النّاقة: نُحِرَت من غير داء ولا كِبَر" (الفراهيدي، د.ت، ج٨، ص١٦٣، وابن عبّاد، ١٩٩٤، ج١٠، ص٣٠). ويقول ابن منظور:" وظَلَم السّيلُ الأرضَ :إذا خدّد فيها في غير موضع تخديد، وأنشد للحويدرة:

ظلَـمَ البطـاحَ بهـا انهـلالُ حَريصَـةٍ فصَـفا النِّطـافُ بهـا بُعَيْـدَ المُقْلَـعِ

...وقال الباهليّ في كتابه: وأرض مظلومة: إذا لم تُمْطَر. وفي الحديث: إذا أتيتم على مظلوم فأغذّوا السّير. قال أبو منصور: المظلوم البلد الّذي لم يُصِبْه الغيث ولا رِعْيَ فيه للرّكاب" (ابن منظور، د.ت، ج١٢، ص٣٧٦).

ويفسّر الأصمعيّ الظّلم في بيت الحادرة، فيقول:ظلم: جاء في غير وقته، يقال: أرض مظلومة: إذا أصابها المطر في غير وقته" (الحادرة، د.ت، ص٣٠٨-٣٠٩). ويقول المرزوقيّ

كذلك:"...وظلمة البطاح أن تجرف إليها الطّين من غيرها (المرزوقيّ، الأزمنة والأمكنة، ١٩٩٦، ص٢٧٧). ويرى الزّبيديّ أنّ هذا من المجاز (الزّبيدي، ٢٠٠٠، ج٣٣، ص٣٦).

فهذه الأقوال تدلّ على أنّ لفظة الظّلم تستعمل بمعنى سقوط المطر في غير موعده، وتستعمل استعمالا مجازيًّا كذلك، وهذا يعني أنّ الظّلم على صلة واضحة بوضع الشّيء في غير موضعه، وهو الجور والحيف، فتطوّر معنى لفظة الظّلم إلى الجور تطوّر مقبول؛ لأنّه يتوافق مع ما استُعمل في الأصل؛ بمعنى عدم نزول المطر على الأرض، أو سقوطه في غير موعده، كما رأينا عند النّابغة والحادرة.

وهذا القول لا يعني أنّ العرب لم يستعملوا الظّلم نقيضًا للعدل، ولكنّنا هنا نرى أنّ الظّلم بهذا المعنى هو تطوّر دلاليّ مقبول بحكم الجامع بينهما، فكلا المعنيَيْن يفيد وضع الشّيء في غير موضعه.

وأستطيع هنا أن أضيف أنّ الظّلم بكلا المعنيَيْن قد يكون من باب المشترك اللفظيّ، أومن باب المجاز، كما ذكر الزّبيديّ، وهذا يؤكّد ما ذهبت إليه.

٤. عشق: يذكر الزّجّاجيّ تأصيل لفظة عشق، فيقول:" أخبرنا عليّ بن سليمان الأخفش عن أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابيّ قال: العَشَقَة: شجرة يقال لها اللّبلابة: تخضرّ ثمّ تدِقّ، ثمّ تصفرّ، ومن ذلك اشتقاق العاشق" (الزّجّاجيّ: ١٩٨٧، ص١١، والزّمخشري، ١٩٩٨، أساس البلاغة ج١، ص٦٥٤، وابن منظور، د.ت،ج١٠، ص٢٥٢، وابن سيده، المخصّص، د.ت، ج٤، ص٥٩، والرّقّاء، ١٩٨٦، ج٢، ص٥، والزّبيدي، ١٩٩٠، ج٢٦، ص١٥٩-١٦٠، والأزهري، د.ت، ج١، ص١٧٠، وابن زكريّا، ١٩٧٩، ج٤، ص٣٢١). ويضيف الدَّميريّ، فيقول:" وأمّا العشق فاشتقاقه من العشقة، وهو نبات يلتفّ بأصول الشّجر الّتي يقاربها في منبتها، فلا تكاد تتخلّص منه إلا بالموت. وقيل: إنّ العشقة نبات أصفر متغيّر الأوراق، فسمّي العاشق لاصفراره وتغيّر حاله"(الدّميريّ، ١٩٩٢، ج٣، ص٣٣٦-٣٣٧).

ومعلوم أنّ العشق هو درجة متقدّمة من درجات الحبّ ، ولو تأمّلنا العلاقة بين الأصل وهو العشقة بالصّفات المذكورة، وبين لفظة العشق بمعنى الحبّ، لوجدنا التّطوّر مقبولا بين كلتا

اللفظتيْن، والجامع بينهما هذه الأوصاف الّتي تصيب شجرة العشقة وتصيب العاشق أيضًا، فكلاهما يخضرّان ويدِقّان؛ فيصفرّان وربّما يموتان.

ويتبيّن بعد مناقشة هذه الأمثلة الأربعة أنّ العلاقات بين المعاني الأصليّة والمعاني الجديدة واضحة جليّة، وهذا يُفضي إلى بقاء هذه العلاقات قائمة بين قديم هذه اللغة وحديثها، ويدعم محاولتي الّتي أقمت عليها هذا البحث.

المطلب الثّاني:

الكلمات الّتي يُظَنّ أنّها تطوّرت، ولكنّها أصبحت في منأى عن استعمالها الأوّل:

١. إرهاب[٣]: لا يكاد يخلو يوم من سماع كلمة "إرهاب" واشتقاقاتها في الإعلام، فقد أصبحت جارية على ألسنة الخاصّة والعامّة؛ للدّلالة على القتل والتّنكيل وسفك الدّماء والتّشريد والتّفجير والخطف، والمحقّق لهذه الكلمة يرى أنّها لا تعني سوى التّخويف، ولا علاقة لها البتّة بما يراد في استعماله في زماننا هذا، فالله تعالى يقول: ﴿**ترهبون به عدوّ الله وعدوّكم**﴾(الأنفال: ٦٠). وتُجمع المعاجم وكتب التّفسير كلّها على أنّها تعني التّخويف، ولا تعني القتل وإراقة الدّماء. فكيف يمكن أن يُقبل هذا على أنّه تطوّر لغويّ؟! وربّما أفضى هذا التّطوّر إلى مشكلتيْن كبيرتيْن:

إحداهما: ما ذكرته في البحث، وهو قطع العلاقات بين لغة الماضي ولغة الحاضر.

الأخرى: الخروج على الاستعمال الصّحيح للغة القرآن الكريم، فلفظة الإرهاب وردت فيه ثماني مرّات بمعنى التّخويف (الأعراف: الآية١٥٤، والبقرة: الآية٤٠، والنّحل: الآية٥١، والأنفال: الآية٦٠، والأعراف: لآية١١٦، والقصص: الآية٣٢، والحشر:الآية١٣، والأنبياء: الآية٩٠)، ولا يمكن أن تعني هذه الكلمة القتل وسفك الدّماء.

وقد يسدّ مسدّ كلمة إرهاب مصطلح "الحِرابة"، وهو مصطلح فقهيّ معروف.

٢. استعمر: والأمر نفسه مع الفعل "استعمر" فقد أصبح مألوفًا، بمعنى السّيطرة والاستغلال وما يتبع ذلك من أمور عسكريّة واقتصاديّة وثقافيّة، ثمّ اشتُقّ منه لفظة المستعمِر، وهو الّذي يفرض سيطرته، واشتُقّ كذلك المستعمَرَة، وهو "إقليم يحكمه أجنبيّ يتوطّنه أو يكتفي باستغلاله اقتصاديًّا أو عسكريًّا(مج)" (مجمع اللغة العربيّة، ٢٠٠٤، ص٦٢٧).

ولعلّ هذا الاستعمال لا يتوافق مع الاستعمال الدّقيق في المعاجم، ولا مع ما أراده الله تعالى، فقد ورد ذكر الفعل استعمر في القرآن الكريم مرّة واحدة في حديثه عن ثمود قوم صالح، فقال تعالى: ﴿**هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها**﴾(هود: ٦١) والمراد طلب العِمارة، يقول القرطبيّ:" قال ابن العربيّ: قال بعض علماء الشّافعيّة: الاستعمار طلب العمارة، والطّلب المطلق من الله تعالى على الوجوب...فقوله تعالى: "استعمركم فيها: خلقكم لعمارتها" (القرطبيّ، ٢٠٠٦، ج١١، ص١٤٩-١٥٠). ويقول الزّمخشريّ:" استعمر الله عباده في الأرض، أي طلب منهم العمارة فيها"(الزّمخشريّ، أساس البلاغة، ١٩٩٨: ج١: ص٦٧٨). ويقول الزّبيديّ:" وأعمرَه المكانَ واستعمره فيه: جعله يعمُره وفي التّنزيل: هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها: أي أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها وجعلكم الله عُمّارها" (الزّبيديّ، د.ت، ج١٣، ص١٢٩).

فبعد هذا، أرى أنّه من غير المستحسن استعمال كلمة استعمار بالمعنى المراد في زماننا؛ لأنّه يُخرج الكلمة عمّا وُضعت له في كتاب الله تعالى، وهذا ليس من التّطوّر في شيء، ولعلّه من آفات التّرجمة المغلوطة تحت ستار التّطوّر اللغويّ، ويمكن أن يكون البديل هو كلمة سيطرة أو هيمنة.

٣. شجب : تذكر المصادر والمعاجم التّراثيّة المعاني الآتية للفعل "شجب"، فتقول:" شَجَب بالفتح يشجُب بالضمّ شجوبًا وشجِب بالكسر يشجَب شجَبًا، فهو شاجب وشجِب: حزن أو هلك. وشجَبه الله يشجُبه شجْبًا أي أهلكه...وشجَبه شغله...وشجَب الرّجل يشجُب شجوبًا إذا عَطِب وهلَك في دِين أو دنيا...وشجَب الشّيءُ يشجُب شجْبًا وشجوبًا: ذهب. وشجَب الغُراب يشجُب شجيبًا: نعق بالبين...ابن دريد: الشّجْب: تداخل الشّيء بعضه في بعض"(ابن منظور، د.ت، ج١، ص٤٨٣-٤٨٤)[٤].

وقد وردت عند عنترة في البيت الآتي:

فإنّ أبا نوفل قد شَجِب فمن يك في قتله يَمْتَري

ويفسّرها المرزوقيّ، فيقول:" ويقال: شجَب بفتح الجيم: إذا هلك، فهو شاجب، وشَجِب بكسر الجيم فهو شَجِب، لغتان" (المرزوقي، ١٩٩١، ج١، ص٤٢٠).

ويقول أبو الطّيّب المتنبّي:

تخالفَ النّاسُ حتّى لا اتّفاقَ لهم إلا على شَجَب والخُلْف في الشَّجَب "(العكبري، د.ت، ج١، ص٩٥).

ويفسّر المعرّيّ هذا المعنى، فيقول: "الشَّجَب: الهلاك" (المعرّيّ، ١٩٩٢، ٣، ٥٧٨، والعكبري، د.ت، ج١، ص٩٥).

فهذه المعاني كلّها هي ما ذكرته المصادر والمعاجم، ولكنّ الاستعمال الحديث لم يرد في أحد من تلك المعاني بحجّة التّطورّ، وهو بمعنى الرّفض والاستنكار، كما يرد في لغة الإعلام وعلى ألسنة السّياسيّين، وقد ورد في المعجم الوسيط بالإضافة إلى المعاني السّابقة: "وشجب الرّأي والموقف: استنكره" (مجمع اللغة العربيّة، ٢٠٠٤، ص٤٧٢).

وهذا المعنى لم يرد البتّة في كتب التّراث، كما أنّني لم أجده في تاج العروس، وهو الّذي يفصلنا عنه قرنان وبعض قرن، كما أنّ المعجم الوسيط لم يشر إلى أنّ هذا الاستعمال مجمعيّ بوضع الرّمز (مج) أي إنّه أجازه، ولعلّ هذا الاستعمال يخلو من الدّقّة، فهو منقطع عمّا وضعته العرب، وماذا علينا لو استعملنا لفظة "رفض" أو "استنكر" بدلا من شجب، الّتي لا تمَتّ إلى الاستعمال الحديث هذا بصلة.

٤. فرم: يُستعمل الفعل "فرم" في زماننا لتقطيع الفاكهة والخضراوات واللحوم، واشتُقّ منه كذلك مِفرَمة للآلة الّتي يُستعان بها على التّقطيع، فيقول المعجم الوسيط: "فَرَم اللحم فرْمًا: فراه (محدثة)...الفرّامة: آلة الفرْم (مج). المِفْرَمة: الفرّامة" (مجمع اللغة العربيّة، ٢٠٠٤، ص٦٨٦).

وحين نظرت في المصادر التّراثيّة لم أجد واحدًا منها يذكر هذا المعنى، ففي الجاهليّة يقول امرؤ القيس:

ألا قَـــبَّح الله البـــراجمَ كلَّهـــا وجـــدَّع يربوعًـــا وعفَّـــر دارمـــا

وآثـــر بالمَلحـــاة آل مجاشـــع رقابَ إماءٍ يقتنين المفارما (امرؤ القيس، د.ت، ص١٣٠)

والمفارم من الفرْم، وهو ما تضيّق به المرأة فرجها، يقول ابن منظور: "الفَرْم والفِرام: ما تتضيّق به المرأة من دواء...وكتب عبد الملك بن مروان إلى الحجّاج لمّا شكا منه أنس بن مالك: يا ابن المستفرمة بعجم الزّبيب، وهو ممّا يستفرم به، يريد أنّها تعالج به فرجها ليضيق

ويستحصف...أبو زيد: الفِرامة: الخرقة الّتي تحملها المرأة في فرجها..." (ابن منظور، د.ت، ج١١، ص٤٥١).

ويقول ابن الأثير المحدّث: "فرم: في حديث أنس: أيّام التّشريق أيّام لهو وفِرام، هو كناية عن المجامعة..." (ابن الأثير، ١٩٦٣: النّهاية في غريب الحديث والأثر: ج٣، ص٤٤١). ومن معانيه كذلك: "أفرم الحوض: ملأه في لغة هذيل...والأفرم: الرّجل المتحطّم الأسنان أي المتكسّرها" (الزّبيديّ، ٢٠٠٠: ج٣٣، ص٢٠٥).

وقد نظرت في المصادر والمعاجم التّراثيّة[٥] فلم أجد واحدًا يقول بغير هذه المعاني المتّصلة بالمرأة، أمّا المعنى السّائر على ألسنة النّاس والّذي ذكر المعجم الوسيط أنّه محدث، فلا أصل له؛ لذلك أرى أنّ هذا التّطوّر مبتور العلاقة عمّا استعملته العرب.

ويمكن أن أقترح بديلا وهو تقطيع اللحم أو هرسه(ابن منظور، د.ت،ج٦، ص٢٤٧-٢٤٨) أو فرْيه (ابن منظور، د.ت، ج١٥، ص١٥١-١٥٤). أمّا المفرمة أو الفرّامة، وهي الآلة الموجودة في كلّ بيت للتّقطيع، فلنا أنّ نستعمل المهراس (مجمع اللغة العربيّة، ٢٠٠٤، ص٤٧٢) أو أن نحيي لفظة يندر استعمالها وقد تكون ميّتة، وهي الوضم (مجمع اللغة العربيّة، ٢٠٠٤، ص٤٧٢)، إذ يقول ابن منظور: "الوَضَم: كلّ شيء يوضع عليه اللحم من خشب أو بارية يوقى به من الأرض...لأنّ من عادة العرب في باديتنا إذا نحر بعير لجماعة الحيّ يقتسمونه أن يقتلعوا شجرًا كثيرًا، ويوضم بعضه إلى بعض، ويعضّى اللحم ويوضع عليه، ثمّ يلقى لحمه عن عُراقه ويقطع على الوَضَم..." (ابن منظور، د.ت، ج١٢، ص٦٤٠).

وبعد، فإنّ البحث يخلص إلى النّتائج الآتية:

١. اكتفى عدد من الذين تحدّثوا عن تطوّر الدّلالة بالتّوصيف، من غير اقتراح ضوابط له، مع أنّهم كانوا يقولون بضرورة وجود قوانين تحكمه، ومنهم من أشار إلى رأي فيشر الّذي يدعو فيه إلى وجود معجم تاريخيّ يؤرّخ لرحلة اللفظة بين العصور.
٢. استطاع البحث أن يقترح رأيًا مبنيًّا على رأي فيشر وأن يطبّقه في حالتيْن: الأولى في كلمات تطوّرت دلالاتها مع وجود علاقة مع المعنى الأصليّ، والأخرى في كلمات يُظنّ أنّها تطوّرت دلاليًّا، ولكنّها منقطعة عن معناها الأصليّ، واستطاع البحث كذلك اقتراح كلمات بديلة مكانها.

٣. توصّل البحث إلى أنّ تطوّر الدّلالة لا يعني خروج الكلمة عن سياق المعنى الأصليّ، فهذا يُفضي إلى تقطيع أوصال اللغة العربيّة، وإن لم نأخذ الأمر مأخذ الجدّ، فسنصبح في غربة عن لغة القرآن الكريم؛ لأنّ بعض ألفاظ القرآن الكريم –كما بيّن البحث– قد خرجت عن معناها المراد، وهذا أمر ليس بالهيّن.

٤. يرفض البحث فكرة اللفظ الميّت واللفظ الحيّ بحجّة تطوّر الدّلالة، فاللفظ ينبغي له أن يُستعمل كما وضع، وكما سُمع من العرب وكما أُريد له، وأن نحيي لفظًا يُظنّ أنّه ميّت خير من أن نستعمل لفظًا استعمالا غير دقيق تحت مسمّى التّطوّر اللغويّ.

٥. قد ينبري بعض النّاس قائلين: خطأ شائع خير من صواب مهجور، وهذه عبارة لا ينبغي لأهل العلم قولها، فمهما كان الخطأ شائعًا، فهذا لا يعني أنّه صحيح.

٦. أثبت البحث أنّ المعاجم القديمة قد اهتمّت بتطوّر الدّلالة، ولكنّها لم تذكر المصطلح، فهو محدث، فحين ننظر في هذه المعاجم، نرى أنّها تقدّم تأصيلا للكلمة واستعمالاتها المتعدّدة بشواهد شعريّة ونثريّة، كما أنّنا نرى إضافات لبعض الألفاظ في عدد من المعاجم لم تكن قد ذكرتها المعاجم الأخرى، وهذه إشارة واضحة إلى التّطوّر اللغويّ.

المصادر والمراجع:

١. ابن الأثير، مجد الدّين أبي السّعادات المبارك بن محمّد الجزريّ (ت٦٠٦هـ): ١٣٨٣هـ–١٩٦٣م، النّهاية في غريب الحديث والأثر، ط١، تحقيق محمود محمّد الطّناحي وطاهر أحمد الزّاوي، المكتبة الإسلاميّة.

٢. ابن الأثير، أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشّيبانيّ الجزَريّ الملقّب بعزّ الدّين (ت ٦٣٠هـ): ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م، الكامل في التّاريخ، ط:١، تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، بيروت–لبنان، دار الكتب العلميّة.

٣. الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) تهذيب اللغة:

أ– الجزء الأوّل: حقّقه وقدّم له عبد السّلام محمّد هارون، راجعه محمّد عليّ النّجّار، المؤسّسة المصريّة العامّة للتّأليف والأنباء والنّشر، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة.

ب– الجزء الرّابع: حقّقه عبد الكريم العزباوي، راجعه محمّد عليّ النّجّار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، القاهرة، مطابع سجلّ العرب.

ج–الجزء السّابع: حقّقه عبد السّلام سرحان، راجعه محمّد عليّ النّجّار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، القاهرة،مطابع سجلّ العرب.

د–الجزء العاشر: تحقيق علي حسن هلالي، راجعه محمّد عليّ النّجّار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، القاهرة، مطابع سجلّ العرب.

هـ–الجزء الحادي عشر: تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، راجعه عليّ محمّد البجاوي، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، القاهرة،مطابع سجلّ العرب.

و–الجزء الثّالث عشر: تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، راجعه عليّ محمّد البجاوي، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، القاهرة، مطابع سجلّ العرب.

ز–الجزء الخامس عشر: ١٩٦٧م تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، القاهرة، مطابع سجلّ العرب.

٤. أنيس، إبراهيم: ١٩٨٤م، دلالة الألفاظ، ط:٥، مكتبة الأنجلو المصريّة.

٥. البغداديّ، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ):١٤١٨هـ–١٩٩٧م، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ط:٤، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني.

٦. بيرجشستراسر، ١٩٨٢م، التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة، ترجمة رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرّفاعي بالرّياض.

٧. الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر: ١٤١٨هـ–١٩٩٨م، البيان والتّبيين، بتحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، ط:٧، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٨. الجوهريّ، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م، إسماعيل بن حمّاد: الصّحاح: تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط:٢، بيروت، دار العلم للملايين.

٩. الحادرة: الدّيوان، (د.ت) إملاء أبي عبد الله محمّد بن العبّاس اليزيديّ عن الأصمعيّ، حقّقه وعلّق عليه ناصر الدّين الأسد، مستلّ من مجلّة معهد المحطوطات العربيّ، مج١٥، ج٢.

١٠.حمّاد، أحمد عبد الرّحمن: ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م، عوامل التّطوّر اللغويّ: دراسة في نموّ وتطوّر الثّروة اللغويّة، ط:١، بيروت–لبنان، دار الأندلس للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

١١. الحمويّ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، شهاب الدّين أبوعبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ البغداديّ، معجم البلدان، بيروت، دار صادر.
١٢. الخفاجيّ، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن سعيد بن سنان الحلبيّ (ت٤٦٦هـ):١٩٨٢م-١٤٠٢هـ، سرّ الفصاحة، ط:١، بيروت-لبنان، دار الكتب العلميّة.
١٣. ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن (ت٣٢١هـ): ١٩٨٧م، جمهرة اللغة، ط:١، حقّقه وقدّم له رمزي منير بعلبكّيّ، بيروت-لبنان، دار العلم للملايين.
١٤. الدّميريّ، كمال الدّين محمّد بن موسى(ت٨٠٨هـ): طبعة ١٩٩٢م، حياة الحيوان الكبرى، تهذيب وتصنيف أسعد الفارس، ويليه عجائب الحيوان من كتاب عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات، لزكريّا ابن محمّد بن محمود القزوينيّ (ت٦٨٢هـ) دمشق، دار طلاس.
١٥. الرّقّاء، السّريّ بن أحمد (ت٣٦٢هـ): ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، المحبّ والمحبوب والمشموم والمشروب، تحقيق ماجد حسن الذّهبيّ، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.
١٦. الزَّبيديّ، السّيّد محمّد مرتضى الحسينيّ (ت١٢٠٥هـ): تاج العروس من جواهر القاموس:
أ-الجزء الثّاني، ٢٠٠٤، تحقيق علي هلالي، ومراجعة عبد الله العلايلي وعبد السّتّار أحمد فرّاج، ط:٢، مطبعة حكومة الكويت.
ب-الجزء الرّابع،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، تحقيق عبد العليم الطّحاوي، ومراجعة محمّد بهجت الأثري وعبد السّتّار أحمد فرّاج، ط:٢، مطبعة حكومة الكويت.
ج-الجزء السّابع، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، ط:٢، مطبعة حكومة الكويت.
د-الجزء السّادس والعشرون، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، تحقيق عبد الكريم العزباوي، راجعه مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت.
هـ-الجزء الثّلاثون، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، تحقيق مصطفى حجازي، ومراجعة أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي وخالد عبد الكريم جمعة.
و- الجزء الثّالث والثّلاثون، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، تحقيق إبراهيم التّرزي، مراجعة محمّد سلامة جمعة ومصطفى حجازي وعبد اللطيف محمّد الخطيب، ط:١، الكويت.

١٧. الزّجّاجيّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق(ت٣٤٠هـ): ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، الأمالي ، ط:٢، تحقيق عبد السّلام هارون، بيروت-لبنان، دار الجيل.

١٨. ابن زكريّا، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ): ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، مقاييس اللغة، بتحقيق وضبط عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

١٩. الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت٥٣٨هـ):

أ- أساس البلاغة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، ط:١، منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان.

ب- الفائق في غريب الحديث، (د.ت) تحقيق عليّ محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، ط:٢، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ج- الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م لجار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ) تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، شارك في تحقيقه فتحي عبد الرّحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، ط١: الرّياض.

٢٠. السّامرّائيّ، إبراهيم: ١٩٦٦م، التّطوّر اللغويّ التّاريخيّ، محاضرات على طلبة قسم الدّراسات الأدبيّة واللغويّة، ومعهد البحوث والدّراسات العربيّة، بجامعة الدّول العربيّة.

٢١. ابن سعيد المغربيّ (ت٦٨٥هـ): (د.ت) نشوة الطّرب في تاريخ جاهليّة العرب، تحقيق نصرت عبد الرّحمن، مكتبة الأقصى، عمّان، الأردنّ، ساعدت الجامعة الأردنيّة على نشره، جمعيّة عمّال المطابع التّعاونيّة.

٢٢. ابن سيده، عليّ بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ):

أ- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة:

- الجزء الخامس: تحقيق إبراهيم الأبياريّ، ط١: ١٣٩١هـ-١٩٧١م، نشرته شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- الجزء السّابع: ١٣٩٣هـ-١٩٧٣، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، ط١، نشرته شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، محمّد محمود الحلبي وشركاه-خلفاء.

ب- المخصّص، (د.ت) تحقيق لجنة إحياء التّراث العربيّ في دار الآفاق الجديدة، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة.

٢٣. الشّيبانيّ، أبو عمرو: ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، الجيم، حقّقه وقدّم له إبراهيم الأبياري، راجعه محمّد خلف الله أحمد، القاهرة، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة.

٢٤. الطّبريّ، أبو جعفر محمّد بن جرير(ت٣١٠هـ):

أ- تاريخ الرّسل والملوك، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط:٢، دار المعارف بمصر.

ب-جامع البيان عن تأويل القرآن، (د.ت) تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التّركي، هجر للطّباعة والنّسر والتّوزيع والإعلان.

٢٥. ابن عبّاد، الصّاحب إسماعيل (ت٣٨٥هـ): ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، المحيط في اللغة، ط١، بتحقيق محمّد حسن آل ياسين، بيروت عالم الكتب.

٢٦. عبد التّوّاب، رمضان: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، التّطوّر اللغويّ: مظاهره وعلله وقوانينه، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٧. ابن العديم، الصّاحب كمال الدّين عمر بن أحمد بن أبي جرادة (د.ت) بغية الطّلب في تاريخ حلب، حقّقه وقدّم له سهيل زكّار، بيروت-لبنان، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

٢٨. العكبريّ، أبو البقاء، ديوان أبي الطّيّب المتنبّي المسمّى التّبيان في شرح الدّيوان، (د.ت) ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه مصطفى السّقّا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، بيروت-لبنان، دار المعرفة للطّباعة والنّشر.

٢٩. الفارابيّ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم(ت٣٥٠هـ): ٢٠٠٣م، ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة.

٣٠. الفراهيديّ، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) (د.ت) العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرّائيّ.

٣١. الفيروز آباديّ، مجد الدّين محمّد بن يعقوب(ت٨١٧هـ):

أ- بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م. تحقيق محمّد علي النّجّار، ط٣، القاهرة.

ب–القاموس المحيط، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م، تحقيق مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، بإشراف محمّد نعيم عرقسوسي، ط ٨، بيروت–لبنان، مؤسّسة الرّسالة.

٣٢. ابن قتيبة، أبو محمّد عبد اله بن مسلم الدّينوريّ (ت٢٧٦هـ) (د.ت) عيون الأخبار، بيروت– لبنان، دار الكتاب العربيّ.

٣٣. القرطبيّ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر(ت٦٧١هـ) ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السّنّة وآي الفرقان (الجزء الحادي عشر) تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التّركي، شارك في تحقيق هذا الجزء محمّد رضوان عرقسوسي وغياث الحاج أحمد، ط١، بيروت–لبنان، مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

٣٤. القلقشنديّ، أبو العبّاس أحمد: ١٣٤٠هـ–١٩٢٢م، صبح الأعشى، طبع بمطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة.

٣٥. المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) (د.ت) ١٤١٩هـ–١٩٩٨م، الكامل في اللغة والأدب ،تحقيق عبد الحميد هنداوي، من إصدارات وزارة الشّؤون الإسلاميّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد، المملكة العربيّة السّعوديّة.

٣٦. مجمع اللغة العربيّة، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، المعجم الوسيط، ط٤، جمهوريّة مصر العربيّة، مكتبة الشّروق الدّوليّة.

٣٧. امرؤ القيس، (د.ت) الدّيوان، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط:٤، دار المعارف.

٣٨. المرزوقيّ، أبو عليّ أحمد بن محمّد بن الحسن الأصفهانيّ(ت ٤٢١هـ):

أ– الأزمنة والأمكنة، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م، ضبطه وخرّج آياته خليل المنصور، ط١، بيروت–لبنان، دار الكتب العلميّة.

ب– شرح ديوان الحماسة، ١٤١١هـ–١٩٩١م، نشره أحمد أمين وعبد السّلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.

٣٩. المعرّيّ، أبو العلاء (ت٤٤٩هـ) معجز أحمد، شرح ديوان أبي الطّيّب المتنبّي، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م، ط١، تحقيق ودراسة عبد المجيد دياب، دار المعارف.

٤٠.المعرّيّ، شوقي، معجم التّثقيف اللغويّ: ٢٠٠٧م الخطأ الشّائع، العامّيّ الفصيح، التّطوّر اللغويّ، الألفاظ الوافدة إلى المعجم العربيّ، ط١، دمشق، سوريا، دار الحارث للطّباعة والنّشر والتّوزيع.
٤١.ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدّين محمّد بن مكرم الإفريقيّ المصريّ: لسان العرب، بيروت، دار صادر.
٤٢.النّويريّ، شهاب الدّين أحمد بن عبد الوهّاب(ت٧٣٣هـ) (د.ت) نهاية الأرب في فنون الدب، تحقيق مفيد قميحة.
٤٣.وافي، عليّ عبد الواحد، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، اللغة والمجتمع، ط٤، جدّة، عكاظ للنّشر والتّوزيع.

الهوامش:

(١) تجدر الإشارة إلى وجود عدد كبير من الدّراسات والبحوث الّتي تتحدّث عن التّطوّر اللغويّ، وقد تخيّرت منها ما له علاقة بالبحث.

(٢) الأسماء العربيّة لمحدثات الحضارة والمدنيّة: ٢١/١٧، نقلا عن كتاب لحن العامّة لرمضان عبد التّوّاب، لعدم العثور عليه.

(٣) تجدر الإشارة إلى أنّني قدّمت بحثا مشتركًا مع باحث آخر في مؤتمر "الإرهاب في العصر الرّقميّ "الّذي عقدته جامعة الحسين بن طلال سنة ٢٠٠٨م موسومًا بـ: "رأي لغويّ في مصطلح الإرهاب" أثبتنا فيه عدم صحّة مصطلح الإرهاب وصفًا لما يجري في أيّامنا هذه.

(٤) وانظر: الزّمخشريّ، أساس البلاغة، ١٩٩٨: ج١: ص٤٩٤، والفراهيديّ، د.ت: ج٦: ص٣٩، وابن عبّاد، ١٩٩٤: ج٦: ص٤٣٥، وابن الأثير، النّهاية في غريب الحديث والأثر، ١٩٦٣: ج٢: ص٤٤٤-٤٤٥، وابن دريد، ١٩٨٧: ص٢٦٨، والجوهريّ، ١٩٧٩: ج١: ص١٥١-١٥٢، والفيروز آباديّ، ٢٠٠٥: القاموس المحيط: ص٩٩، وابن سيده، د. ت: المخصّص: ج٦: ص١٢٨، والزّبيديّ، ٢٠٠٤: ج٢: ص٩٩-١٠٢.

(٥) انظر: الزّمخشريّ، ١٩٩٨: أساس البلاغة ج٢: ص٢١، وابن قتيبة، د.ت: ج٤: ص٩٧، والفراهيدي، د. ت: ج٨: ص٢٧٢، والجوهريّ، ١٩٧٩: ج٥: ص٢٠٠١-٢٠٠٢، وابن الأثير، ١٩٨٧: الكامل في التّاريخ: ج٣: ص٤٠١، والطّبريّ، د.ت: تاريخ الرّسل والملوك: ج٥: ص٣٩٤، وابن العديم، د.ت: ج٦: ص٢٦١٦، وابن عبّاد، ١٩٩٤: ج١٠: ص٢٤٠-٢٤١، والأزهريّ، ١٩٦٧: تهذيب اللغة: ج١٥: ص٢١٩-٢٢٠، وابن زكريّا، ١٩٧٩: ج٤: ص٤٩٦، والزّبيديّ، ٢٠٠٠: ج٣٣: ص٢٠٢-٢٠٦.